ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات - دراسة قانونية -

Political stability as a catalyst to attract foreign investment - a legal study

بن يطو محمد[1]*، بلكعيبات مراد[2]

1. طالب دكتوراه، جامعة عمارثليجي – الأغواط (الجزائر)
2. أستاذ محاضر أ ،جامعة عمارثليجي – الأغواط (الجزائر)

تاريخ الارسال : 2018-04-08؛ تاريخ القبول :2019-05-21 ؛ تاريخ النشر : 2019-05-27

الملخص :

يلعب الاستقرار السياسي دورا هاما بالنسبة للدول الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي ، فتتوقف العملية الاستثمارية على مدى توفر الاستقرار السياسي و الأمني ، و من بين مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات ، وكذا الخلافات السياسية ، فالاستقرار السياسي هو ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي ، وعدم تعرضه لمختلف المخاطر السياسية ، وللاستقرار السياسي دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، كما تؤدي السياسات الاقتصادية دورا مميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي ، وكذا مدى تكريس الدول المضيفة لمختلف شروط الانفتاح الاقتصادي . و من بين العوامل السياسية التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إعطاء ضمانات ضد المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر ، وكذا تكريس الديمقراطية و التعددية في مختلف المجالات ، و جدير بها كذلك إصلاح جهازها الحكومي ، و البحث عن سبل الاستقرار التشريعي كضمان آخر يلزم المستثمر الأجنبي .

الكلمات الدلالية : الاستقرار السياسي ; التنمية الاقتصادية ; الاستثمار الأجنبي

Abstract :

Political stability plays an important role for states wishing to attract foreign investment that will depend on the availability of political stability and security among the manifestations of rapid succession of governments and political stability as well as the political differences that political stability is to ensure the preservation of invested capital and political instability to an important

* **Corresponding author, e-mail :** benyatou030@gmail.com

مجلة الحقوق والعلوم الانسانية
ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

role that is played in the economic development of developing countries in the economic policy . It also plays an important role to attract foreign investment as well as the political factors that help to attract foreign investment are the guarantees against political risks that an investor may face such as nationalization and expropriation for the property.

KEYWORDS : Political stability ; the economic development ; foreign investment

مقدمة :

إن الدول النامية تبحث دوما على تنويع مصادر دخلها من أجل النهوض باقتصادياتها ، و تختلف مصادر الدخل القومي من دولة لأخرى على حسب ثرواتها الطبيعية و بيئتها الاجتماعية ، فهذه الدول تحتاج للاستثمار الأجنبي من اجل نقل التكنولوجيا المتطورة و اليد العاملة المتخصصة أما بالنسبة لنقل رؤوس الأموال فذلك يختلف من دولة لأخرى بحسب احتياجاتها ، فلو أخذنا مثال بدولة الإمارات العربية المتحدة و التي تعتبر رائدة في المنطقة في مجال الاستثمار فانه لا تنقصها رؤوس الأموال بقدر حاجتها لنقل التكنولوجيا و اليد العاملة بخلاف دول كثيرة خصوصا في إفريقيا أين نجد أن نقل رؤوس الأموال له أهميه بالغة بالنسبة لها . و هذا هو الحال بالنسبة للجزائر خصوصا في وقتنا الراهن بسبب تراجع مدا خيل المحروقات ، فأصبحت تبحث عن بدائل محاولة ضخ أموال في السوق عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ما تحمله من رؤوس أموال ضخمة و من تكنولوجيا عالية و من كفاءات بشرية كحل بديل لمشكلة إنخفاظ سعر النفط ، إلا انه من اجل جلب هذه الاستثمارات يجب عليها خلق مناخ استثماري مناسب خالي من المعوقات ، حيث أن رأس المال جبان و لا يمكن أن تأتي الاستثمارات إلا في ظل ظروف مواتية ، فكان على الجزائر كغيرها من الدول النامية إعطاء ضمانات و تحفيزات أكثر للمستثمر الأجنبي ، لذا سنسلط الضوء على موضوع " الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات " من خلال هذه المقالة.

إن أهمية البحث في الاستقرار السياسي راجع إلى كون البيئة السياسية داخل الدولة لها مدلول واضح على مدى استجابتها لمتطلبات استقطاب الاستثمارات ، و إعطاء ضمان للمستثمرين من اجل بعث مشاريعهم في جو سياسي مشجع و مطمئن على أموالهم و أنفسهم .

و إن أهداف هذه الدراسة تتمحور حول إبراز مفهوم الاستقرار السياسي و علاقته بالاستثمار و مدى تأثيره على المناخ الاقتصادي للدولة ، و كذلك البحث في المخاطر الملازمة لغياب هذا الاستقرار .

كما أن موضوع الاستقرار السياسي متشعب فحصرنا دراستنا في مجال الأحداث السياسية التي تؤثر على الاستثمار، و كذا في نطاق الإصلاحات السياسية الموجهة له في إطار دراسة قانونية.

ومن اجل الإلمام بالموضوع نطرح الإشكالية التالية :

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

إلى أي مدى يمكن اعتبار ضمان الاستقرار السياسي عامل لجلب الاستثمارات ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا المقالة إلى ثلاث مباحث ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دور الاستقرار السياسي ، أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن المخاطر السياسية المتعلقة بالاستثمار، و فيما يخص المبحث الثالث فعنون بـ الإصلاحات السياسية الموجهة للاستثمار.

ولقد استعملنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي حيث أننا سنقوم بوصف ظاهرة الاستقرار السياسي وكذا مختلف التعاريف و النصوص القانونية ، أما التحليل فيأخذ جانبا من الدراسة وذلك بتحليل هذه الظروف و المخاطر السياسية ومدى تأثيرها على جلب الاستثمار .

المبحث الأول : تأثير الاستقرار السياسي في الاستثمار و التنمية الاقتصادية

إن للاستقرار السياسي دور في العملية الاستثمارية وكذا في التنمية الاقتصادية ، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطلب الأول المعنون بتأثير الاستقرار السياسي في العملية الاستثمارية ، كما سنتكلم عن تأثير الاستقرار السياسي في التنمية الاقتصادية من خلال المطلب الثاني .

المطلب الأول : تأثير الاستقرار السياسي على العملية الاستثمارية

تتوقف عملية الاستثمار على مدى توفر الاستقرار السياسي و الأمني ، إذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار، وقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية على العلاقة السلبية بين جلب الاستثمار وغياب الاستقرار السياسي في الدول المضيفة 1.

ومن بين مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات مما ينعكس سلبا في عدم استقرار السياسات الاقتصادية ، و بالتالي عدم وضوح الخطوط العريضة لاقتصاديات الدول المضيفة، إضافة إلى انتشار الخلافات السياسية و تحولها إلى عنف و اندلاع الحروب الأهلية .

فإذا كان الوضع السياسي يتميز بوضوح قواعد اللعبة السياسية وكذلك الاستقرار على المستوى الإقليمي والداخلي ، أي أنّه خال من العوامل المولدة للنزاعات الداخلية والإقليمية فإنّه يوصف بالوضع السياسي المستقر والمشجع، فبقدر ما تتحقق المشاركة السياسية لأكبر فئات اجتماعية عن طريق مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة ، بقدر ما تكون الثقة المشتركة قاعدة في العلاقات بين الجماعات تميل معها التمايزات العرقية والطائفية إلى الانصهار في الكيان الوطني الجامع، مما يشكل عاملا مشجعًا لتحرير الطاقات وتنويع المبادرات.

أمّا النزاعات الإقليمية أو القريبة من الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي فإنّها تؤثر على تدفق هذا الأخير، لكون الدولة المضيفة تعاني تبعات عدم الاستقرار والنزاع العسكري وتوجه ميزانيتها للمجال العسكري تحسبًا لأيّ نزاع ،2 فالاستقرار السياسي هو انعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب و غياب الانقلابات العسكرية و الاغتيالات السياسية و ضرورة تقوية أسس الحكم على مفاهيم المشاركة و الشفافية و المساءلة وسيادة القانون ومحاربة الفساد و البيروقراطية و احترام حقوق الإنسان و تدعيم استقلال جهاز

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

القضاء ، مما ينعكس إيجابا في اطمئنان المستثمر الأجنبي 3.

و يعتبر الاستقرار السياسي من اكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك فان انعدامه يعتبر اكبر عقبة أمام عزوف المستثمرين ، و في الجزائر تعتبر العشرية السوداء أي عشرية التسعينات اكبر دليل على ذلك ، فقد تعاقبت عشر حكومات على السلطة ، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب ، و الذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة ، بعد ذلك عرفت الجزائر نوعا من الاستقرار على المستويين الأمني و السياسي بفضل قانون الوئام المدني [4].

كما أن عدم توفر الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار و بالتالي خفض معدلات الاستثمار و بذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار جهاز الحكم ، الأمر الذي يدفعه إلى توظيف أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا و أمنا . كما يتأثر المناخ السياسي بمجموعة من العوامل مثل موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية ، درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية [5]. و يلعب الاستقرار السياسي دورا هاما خصوصا في ظل العولمة ، لاسيما و قد باتت رؤوس الأموال أكثر انسيابية في وقتنا الحاضر ، و هذا ما يفسر رغبة المستثمر الأجنبي الشعور بالأمان ، و قد قام البنك الدولي بإجراء دراسة لشركات استثمار في عدد من البلدان و تبين أن ما يقارب من ثلثي العينة يرون أن المخاطر السياسية تعتبر العنصر الأساسي عند اتخاذ القرار الاستثماري ، و هذا ما يفسر العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية من حيث السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول النامية[6].

المطلب الثاني : تأثير الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية

نظرا لحاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية فإنها تسعى لجذب المزيد منها للمساهمة في تنفيذ البرامج التنموية ، و لكي يتم ذلك لابد من تبديد مخاوف و شكوك المستثمرين الأجانب بخصوص المخاطر الغير تجارية التي يمكن أن يتعرضوا لها إذا ما قاموا باستثمار أموالهم في هذه البلدان ،7 كما تعتبر فعالية السياسة الاقتصادية التي تدعم التوازنين الداخلي و الخارجي بمثابة الإشارة الحقيقية للمستثمر الأجنبي على نجاح سلطات الدولة المضيفة و قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية السليمة و الضرورية و التي من شأنها تعزيز ربحية الاستثمارات الأجنبية و المحلية .

و تؤدي السياسات الاقتصادية دورا مميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و نموه و تطوره ، فالمستثمر الأجنبي يكون شديد الحساسية لمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و كذا مدى تكريس الدول المضيفة لمختلف شروط الانفتاح الاقتصادي و مستوى اندماجها الإقليمي و الدولي 8.

كما أن الإطار السياسي و انفتاحه يسمح بتحسين ظروف الاستثمار و يحدد الوتيرة و السرعة في عملية الإصلاح ، هذا الاختيار تم تجسيده في دستور 1989 الذي كرس التعددية السياسية و الحريات الأساسية و حماية الملكية الخاصة ، حيث أنه هيأ الجو المناسب للاستثمار الأجنبي بعدما أصبح دور الدولة يقتصر على

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

تسيير القطاعات الإستراتيجية مما يسمح يفسح المجال أمام القطاع الخاص عامة ، و الأجنبي بصفة خاصة ، أما دستور 1996 أضاف بأن حرية التجارة و الصناعة مضمونة ، و نص التعديل الدستوري الأخير 16/01 في المادة 43 « على أن حرية الاستثمار و التجارة معترف بها و تمارس في إطار القانون 9 .

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء ، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية وكذا تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، برفع الإنتاج و الزيادة من إيرادات الدولة في القطاع الجبائي ، وكذا امتصاص البطالة [10].

إن الاستقرار السياسي يشجع كما رأينا على استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد خصوصا الدول النامية ، لدرجة أن البعض يشبهه بالمحرك الذي يجعل اقتصادية الدول تدور بسرعة اكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد حققت هذه الاستثمارات فوائد هامة للدول النامية ، من خلق فرص للشغل وكذا ارتفاع الصادرات و نقل التكنولوجيا و المهارات ، و أيضا بناء القدرة الصناعية في الأجل الطويل وذلك عن طريق الحصول على المعرفة و المهارات و اندماجه في الاقتصاد العالمي [11].

ويلعب الاستقرار السياسي دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية و السياسية ، وكذا شفافية البلد مع العالم الخارجي أي الدول ، و هذا للتقليل أو القضاء على الأخطاء التي من شأنها أن تهدد الاستقرار و منه تطوير الاستثمار [12].

المبحث الثاني : المخاطر السياسية المتعلقة بالاستثمار

إن البحث في الاستقرار السياسي الملازم للاستثمار يتطلب منا البحث عن المخاطر السياسية التي لها علاقة بالاستثمار ، فخصصنا المطلب الأول للحديث عن مفهوم المخاطر السياسية المتعلقة بالاستثمار ، ولكي نعرف هذه المخاطر وجب البحث عن مظاهرها من خلال المطلب الثاني المعنون بمظاهر المخاطر السياسية.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر السياسية

لا يوجد تعريف قانوني محدد للخطر السياسي ، فشركات التأمين الخاصة تحاول إعطائه مفهوم محدد و ترفض تغطية الأخطار الناتجة عن الحروب و الثورات و الاضطرابات و تعتبره حدثا مرتبط بإرادة السلطة الإدارية أو السياسية .

لكن الخطر السياسي له معنى أشمل و أوسع يغطي كل الإجراءات التشريعية و التنظيمية و الإدارية التي تتخذها الدول المستقبلة لرؤوس الأموال الأجنبية ، كما يشمل كل الأحداث التي تقوم بها المجموعات المنظمة و المظاهرات و الأعمال التخريبية.

رغم الاختلاف حول تحديد مفهوم الخطر السياسي فهناك شبه اتفاق على اعتباره تغير فجائي يمس بالاستثمار بسبب حدث سياسي .13

و الخطر السياسي يقتضي توافر عنصرين هما :

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

وجود حدث ناتج عن سوء تسيير المصالح العمومية للدولة المضيفة

المساس بملكية المستثمر و حرمانه من حقوقه 14

و في إطار العنصر الثاني الذي نلخصه في مفهوم الإجراءات الانفرادية للدولة المضيفة ، فإن الدولة في إطار ممارستها لسيادتها تقوم أحيانا بإجراءات تشريعية و تنظيمية من أجل توجيه الاستثمارات لخدمة أهدافها التنموية ، إن بعض هذه الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو الهيئات التابعة لها تحكيمية أو تمييزية أو غير مشروعة و يترتب عنها حرمان المستثمر من ممارسة حقه في الملكية 15.

و تعرف المخاطر السياسية بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطات العامة في الدولة المضيفة للاستثمار سواء بطريق مباشرة أو غير مباشرة ، و يكون من شأنها حرمان المستثمر الأجنبي من حقوقه و سلطاته الجوهرية على الاستثمار و منافعه ، ويرجع السبب الأساسي في هذه المخاطر إلى تعارض الأهداف بين الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، و بين أهداف الإدارة العليا و تطلعات و سياسات الدولة المضيفة [16].

كما ترجع أسباب تعارض الأهداف بين الاستثمارات الأجنبية و أهداف الإدارة العليا ، إلى أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية ، السيطرة على الصناعات الأساسية ، المساهمة الوطنية في الملكية ، مدى مساهمة هذه الاستثمارات في التغلب على مشاكل ميزان المدفوعات ، السيطرة على الأسواق التصديرية [17].

المطلب الثاني :مظاهر المخاطر السياسية

إن الحديث عن مظاهر المخاطر السياسية يقودنا إلى إبراز دور المجتمع المدني من أحزاب و جمعيات و عن حرية الصحافة و الإعلام ، فالدولة التي لا تؤمن بالديمقراطية الحقة هي دولة على صفيح ساخن ، قد تعصف بها التجاذبات السياسية و المشاكل الاجتماعية و الأزمات الاقتصادية ، فوضوح سياسة الدولة له مدلول واضح على مدى احترام الدولة لقوانينها و لتعهداتها و لاستقرار مؤسساتها الدستورية ، حيث أن الديمقراطية الحقة تؤدي دوما إلى تغيير المسئولين و ثبات الخطوط العريضة للدولة و استمرارها على النهج المرسوم ، و هذا ما يجعل الكل يأمن لها .

و هذا ما سنتطرق له من خلال إبراز دور المجتمع المدني كفرع أول ، و حرية الصحافة الإعلام فرع ثاني .

الفرع الأول : دور المجتمع المدني

هناك أمور تعطي صورة عن سياسة الدولة تجاه الحريات العامة داخلها ، كوجود أحزاب سياسية قوية و فاعلة في المجتمع و في سياسة الدولة ، و ليست أحزاب مجهريه كي تظهر الدولة على أنها دولة ديمقراطية تؤمن بالتعددية و بالتشاركية ، و يظهر ذلك جليا في تكوين البرلمان ، و في مدى فاعليته و استجابته لمتطلبات المجتمع الذي يمثله ، و أن له دور رقابي على أعمال الحكومة و هذا ما ذهبت إليه الجزائر من خلال دستور سنة 1989 الذي نص لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة على التعددية الحزبية 18.

كما أن جمعيات المجتمع المدني لها دور هي أيضا ، و لها الحرية في إطار ما يخوله لها القانون في لعب دورها

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

الذي أنشأة من أجله ، و قد نصت المادة 06 من القانون 12/06 المتعلق بالجمعيات على « تؤسس الجمعيات بحرية من قبل أعضائها المؤسسين . ..» 19 .

الفرع الثاني : حرية الصحافة و الإعلام

أيضا من مظاهر الاستقرار السياسي داخل أي دولة هي حرية الصحافة و الإعلام بصفة عامة، فذلك الإعلام الذي يعطي صورة دائمة على أن الأمور داخل الدولة تسير بشكل سليم عكس الواقع المعاش ، هو إعلام مقيد خالي من المقومات الأساسية التي وجد من اجلها ، فالمستثمر خصوصا الأجنبي يبحث دوما عن الحقيقة داخل الدولة التي يود الاستثمار فيها ، فهو لا يغامر بأن يضع أمواله في مكان يسوده الكذب و تزيين الواقع ، و من ثم قد يفاجأ بالحقيقة بعد ذلك و هو ما يؤدي به إلى تضرر مصالحة .

و هذا ما أدى بالجزائر إلى تغيير نظرتها حول حرية الإعلام خصوصا المرئي منه في ظل وجود تعددية أفكار و مفاهيم من منطلق وجود قنوات فضائية أصبحت تغطي الساحة ، فجاء قانون الإعلام رقم 12/05 مجسدا لأفكار و مبادئ حرية الإعلام وفق أطر قانونية ، حيث نصت المادة الأولى منه على « يهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ و القواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام و حرية الصحافة « ، كما نصت المادة الثانية منه على أنه» يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون» .20

المبحث الثالث : الإصلاحات السياسية الموجهة للاستثمار

كي نتكلم عن وجود استقرار سياسي يخدم الاقتصاد الوطني و يشجع على استقطاب الاستثمار ، وجب القيام بإصلاحات داخل الدولة لإعطاء صورة عن استقرارها السياسي ، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال الحديث عن الإصلاح الاقتصادي من خلال المطلب الأول ، كما سنتطرق لإصلاح الجهاز الحكومي للدولة في المطلب الثاني ، و كذا القيام بإصلاحات تشريعية متعلقة بالاستثمار و بالانفتاح الاقتصادي ، فخصصنا المطلب الثالث لموضوع الإصلاح التشريعي.

المطلب الأول : الإصلاح الاقتصادي

يتطلب الاستقرار السياسي وضوح المعالم الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي ، و بالتالي يجب عليها القيام بإصلاحات اقتصادية تبعث على الطمأنينة في نفوس المستثمرين و تعطي صورة واضحة عن مدى وجود استقرار من كل الجوانب للدولة الراغبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، و من اجل فهم مدلول الإصلاح الاقتصادي يجب علينا التطرق للعوائق الاقتصادية في فرع أول ، و عن الإصلاحات الاقتصادية في فرع ثاني .

الفرع الأول : العوائق الاقتصادية

أولا : المشاكل الاقتصادية

إن المشاكل الاقتصادية التي تمثل حاجزا في جلب الاستثمارات الأجنبية كثيرة ، أهمها ضعف البنية التحتية أي عدم وجود هياكل قاعدية قادرة على استيعاب المستثمرين الأجانب ، حيث أن الاستثمارات التي سوف تقام

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

ستكون مكلفة في بعض المناطق نتيجة التوزيع المتباين للهياكل المشكلة لقواعد التصدير و اليد العاملة ، كما يرجع الفشل إلى ضعف الجهاز المصرفي و يقصد به النظام البنكي ، و الذي يعاني من عدم التسيير العقلاني للموارد المالية ، وكذا تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي و الغش الضريبي و التهرب الجبائي ، وبقاء كتلة نقدية خارج الدائرة المالية و بالتالي خارج مراقبة الدولة [21].

ثانيا : التدخل في شؤون الاستثمار

إن السياسات الغيرواضحة لبعض الدول يجعلها تتدخل في شؤونها ، كطلب تشغيل نسبة معينة من العمالة الوطنية في مناصب الإدارة العليا للشركة الاستثمارية ، أو إدخال نسبة معينة من المنتجات الوطنية في عمليات التجميع التي تقوم بها الاستثمارات الأجنبية . إلزام هذه الاستثمارات بتحمل بعض النفقات الاجتماعية أو الاقتصادية ، مثل الاشتراط على هذه الشركات بناء مساكن لموظفيها و عمالها للتغلب على مشكل السكن الذي تتخبط فيه الدولة المضيفة .

كما يمكن أن يكون هناك إجراءات تمييزية مثل فرض ضرائب أو رسوم على مستثمرين أجانب في الوقت نفسه إعفاء الشركات الوطنية منها ، أو تشجيع العمالة الوطنية العاملة في شركة معينة على الاضطراب و عدم الإنتاج [22].

الفرع الثاني : الحلول الاقتصادية

إن وجود بنية اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار و تتمتع بالاستقرار و الثبات ، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار ، لأنها تعطي إشارة سليمة عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي ، و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمارات ، ويتم الوصول إلى هذه البيئة عن طريق تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة و تقليل العجز التجاري ، كما يعتبر تطبيق نظام الخصخصة جزء متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، و ما يتبعه من إتاحة الفرص للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق و المشاركة في الاقتصاد [23].

و حاولت الجزائر إصلاح اقتصادها بداية من العام 1990 أين شهدت إجراء تغييرات و تعديلات في تشريعاتها الاقتصادية تلك المتصلة بالنظام المصرفي و المالي و التجاري و بنظام العمل ، أما في مجال الاستثمار فقد أقرت الجمعية الوطنية الجزائرية مشروع قانون خاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي ، يتضمن السماح للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر ، كما يسمح بالاستثمارات المباشرة التي توفر فرص عمل و نقل تكنولوجيا في قطاعات ليست قاصرة على الدولة ، و جائت برامج الحكومة باجرات تهدف لتشجيع الاستثمار الأجنبي ، مثل السماح لغير المقيمين الاستثمار المباشر أو بالاشتراك مع متعاملين جزائريين تابعين للقطاع الخاص أو العام دون وجود حدود لنسبة الاستثمارات أو المشاركة ماعدا القطاعات الإستراتيجية [24].

و يعتبر إصلاح المؤسسات الاقتصادية و خوصصتها واحدة من أهم الإجراءات التي تتخذها الجزائر في إطار

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

سياستها الرامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي ، حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية ابتداء من سنة 1994 ، و قامت الحكومة الجزائرية بأول برنامج للخوصصة في سنة 1996 [25].

المطلب الثاني :إصلاح الجهاز الحكومي

إن تجارب إصلاح الجهاز الحكومي في الدول التي حققت قفزة تنموية كبرى و لتجارب الإصلاح الأخرى التي لم تحقق نتائجها باستنتاج مؤداه أن إصلاح الجهاز الحكومي لكي ينجح ينبغي أن لا يتحرك في فلك منفصل أو مستقل عن السياسات و البرامج التنموية ، و إلا فلن يكون لهذا الإصلاح توجها استراتيجيا ، فغاية إصلاح الجهاز الحكومي ورسالته ينبغي أن تشتق من أولويات و برامج الإستراتيجية التنموية ، و هذه الأولويات و البرامج هي التي تحدد قطاعات الجهاز الحكومي الأجدر بالتطوير و هي التي تحدد النواتج المستهدفة من هذا التطوير .

كما أن لإعطاء إصلاح الجهاز الحكومي توجها استراتيجيا أهمية اكبر في ظل التحول في السياسات و الاستراتيجيات التنموية ، و في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتضمن تفعيلا و تنشيطا لآليات السوق و لدر القطاع الخاص ، و حينئذ يؤدي إصلاح الجهاز الحكومي دورا هاما في دعم التحول في السياسات الاقتصادية و التنموية ، و في تعزيز قدرة الجهاز الحكومي على إدارة هذه السياسات إدارة فعالة تقود إلى تحقيق غايتها[26].

و يأتي إصلاح الجهاز الحكومي للقضاء على الأساليب الإدارية التي تشكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، و المتمثلة في البيروقراطية التي تعاني منها الإدارات الجزائرية في شتى المجالات ، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإداريين و ما نتج عنه إهمال مصالح المستثمرين الذين يحتاجون إلى السرعة لإنهاء معاملاتهم في الإدارة للبدء في مشروعهم الاستثماري ، كما يرجع هذا التماطل أيضا إلى تعدد مراكز إصدار القرار و تعدد الهيئات المتدخلة في الاستثمار[27].

المطلب الثالث : الإصلاح التشريعي

إن القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية و التعامل الداخلي يختلف من دولة لأخرى ، و كذلك الأنظمة الإيديولوجية التي تحكم هذه الأنظمة ، فمنها من يشجع على الاستثمار بشكل مقيد و منها ما يقيد الاستثمار بجملة من التشريعات ، و لكن اغلب النظم السياسية التي تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم أي استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، تحاول سن تشريعات و نظم قانونية جديدة تفسح المجال أمام استثمار رأس المال الأجنبي ، و ذلك لزيادة قدرتها الإنتاجية في بعض الصناعات ، أو خلق صناعة جديدة بها و نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و النظم الإدارية المتطورة [28].

تبنت الجزائر بعد استقلالها نهجا اشتراكيا مبنيا على اختيارات و مبادئ إيديولوجية مناهضة لكل أشكال التدخل الأجنبي ، الذي تعتبره وسيلة جديدة للهيمنة و الاستغلال و مناهضا لأهداف التنمية الوطنية 29. فكان أول نص قانوني يعني بالاستثمارات في سنة 1963 يهدف إلى بعث النشاط الاقتصادي ، لأن الجزائر لم تكن تملك رؤوس أموال وطنية تمتلك من الخبرة ما يؤهلها للقيام بالنشاط الاستثماري ، ثم جاء بعد ذلك

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

قانون الاستثمارات لسنة 1966 خصيصا من اجل تحديد الإطار المنظم لمساهمة رأس المال الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية فأعطى للدولة و الهيئات التابعة لها الحق في القيام بالمشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني30 .

مع بداية الثمانينات بدأ يتغير موقف المشرع الجزائري من الاستثمار الخاص الوطني بحيث حاول تحديد مكانة له في الاقتصاد الوطني ، خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 ، مما دفع بها إلى تبني سياسة تنموية جديدة 31 ، و جاءت الإصلاحات الاقتصادية بداية من سنة 1988 أين تم إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية[32] ، و ابرز إمكانية تحرير الاقتصاد الوطني عبر وضع حيز التطبيق القواعد المتعلقة باقتصاد السوق ، و بذلك تغيرت النظرة فيما يخص السياسة الاقتصادية ككل من سياسة مناهضة للاستثمار الأجنبي إلى فتح الباب أمام رأس المال الوطني و الأجنبي 33.

كما جاء مبدأ حرية الاستثمار مكرسا للانفتاح الاقتصادي ، و تم تكريسه لأول مرة في القانون رقم 90/10 المتعلق بالقرض و النقد ، و أكد عليه المشرع في المرسوم التشريعي 93/12 المتعلق بترقية الاستثمار ، و كذا في الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار و من بعده القانون 16/09 ، و أصبح مبدأ دستوريا في دستور 1996 34 ، إن حرية الاستثمار هي حرية شبه مطلقة إلا في حالات استثنائية ، إذ أن كل شخص طبيعي أو معنوي خاص أو عام مقيم أو غير مقيم يمكنه التصريح عن مشروعه الاستثماري دون الحاجة إلى تراخيص مسبقة ، بالإضافة إلى حصوله على تراخيص عديدة[35].

الخاتمة :

إن الحديث عن الاستقرار السياسي و دوره في العملية الاستثمارية يقودنا إلى البحث عن السبل الكفيلة اللازمة لإيجاد الميكانزمات المطلوبة من قبل الدولة للوصول إلى استقرار سياسي من كل الجوانب التي بحثنا فيها ، و الغرض من ذلك إعطاء أكثر ضمانات للاستثمارات الأجنبية التي أصبحت في المرحلة التي تمر بها الجزائر أكثر من ضرورة كبديل للنفط الذي أصبح هاجس كبير في السنوات القليلة الماضية ، و أصبحت تلوح في الأفق بوادر أزمات اقتصادية ، وجب على الدولة الجزائرية المضي قدما قبل فوات الأوان لإيجاد بدائل حقيقية و فعالة .

إن الاستقرار السياسي كما لاحظنا يعد مطلبا أساسيا للمستثمرين ، و الاستقرار السياسي لا يأتي من فراغ ، بل لابد من أن تكون هناك إرادة سياسية جادة و حقيقية ، و يجب إرساء دولة القانون ، دولة الحريات و الديمقراطية و دولة العدل ، دولة خالية من النزاعات الطائفية و من التجاذبات السياسية ، دولة تحترم قوانينها و تحترم المعاهدات التي تبرمها.

من خلال دراستنا هذه نبرز أهم النتائج التي توصلنا إليها و هي :

- أن عملية جلب الاستثمار الأجنبي للمساهمة في التنمية الاقتصادية يتطلب وجود استقرار سياسي داخل الدولة .

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية جادة و متفتحة على العالم الخارجي و تؤمن بالتعددية في كل المجالات و كذا بالديمقراطية .

- على الدولة الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي أن تقوم بالإصلاحات اللازمة التي تعطي انطباع واضح على استقرارها السياسي و الأمني .

و من جانبنا نعطي اقتراحاتنا في هذا الصدد :

- التعزيز من درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي .

- إشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة و تفعيل أداء الحكومة و المؤسسات العامة.

- تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سلطة القانون و استقلال جهاز القضاء .

قائمة المراجع والمصادر

أولا : المراجع

الكتب :

-1 عميروش محند شلغوم ، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، مكتبة حسن العصرية ، ط 2012 ، بيروت ، لبنان .

-2 نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، **محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2014 .

-3 محمد الصيرفي ، **الإصلاح و التطوير الإداري كمدخل للحكومة الالكترونية** ، دار الكتاب القانوني ، ب ط ، الإسكندرية – مصر –

-4 محند واعلي عيبوط ، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري** ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 .

-5 حاتم فارس الطعان ، **الاستثمار أهدافه و دوافعه** ، جامعة بغداد ، 2006 ،

-6 عمر هاشم محمد صدقة ، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008.

المذكرات الجامعية :

-7 أزهار سعادو ،**دور الإدارة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2005 /2006 .

-8 قدور خير ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2003-2002.

-9 - بلقاسم مصباح ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة « حالة الجزائر »** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005 2006-

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

-10 احمد هدروق ، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر « دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2001 »** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011

-11 أمال بر الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع و الطموح « دراسة خاصة بالدول العربية خلال التسعينات »** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2000-2001

-12 سناء مرغاد ، **تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، 2010-2013

-13 عبد الرزاق عزرين ، **النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر « واقع وأفاق »** ، مذكرة ماستر في القانون ، جامعو خميس مليانة ، 2013-2014.

المجلات العلمية :

-14 طلال زغبة ، عبد الحميد يرحومة ، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال و أثارها على التنمية الاقتصادية ، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية** ، جامعة المسيلة ،العدد 11 ، 2014

-15 احمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج - ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد 3 ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن.

قائمة المصادر

-16 دستور 1989 ، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89/18 المؤرخ في 28 فبراير 1989 ، **ج ر 9.**

-17 القانون رقم 16/01 المؤرخ في 6/3/2016 **ج ر 14** ، المتضمن تعديل الدستور الجزائري المؤرخ في 8/12/1996 ج ر -**76**

-18 القانون العضوي رقم 12/05 مؤرخ في 12 يناير 2012 ، يتعلق بالإعلام ، **ج ر 02.**

-19 القانون رقم 88/01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العامة الاقتصادية ، ج رعدد 02

-20. القانون رقم 12/06 مؤرخ في 12 يناير 2012 ، يتعلق بالجمعيات ، **ج ر 02**

الهوامش :

1 - عميروش محند شلغوم ، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، مكتبة حسن العصرية ، ط 2012 ، بيروت ، لبنان ، ص 82.

2 - أزهار سعادو ،**دور الإدارة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2005 /2006 ، ص 32.

3 - عميروش محند شلغوم ، مرجع سابق ، ص 83.

4 - بلقاسم مصباح ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة « حالة الجزائر »** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005 2006- ، ص 70

5 - سناء مرغاد ، **تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، 2010-2013 ، ص 50.

ISSN:1112-8240/EISSN:2602-5086

6 - احمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج - ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد 3 ، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن ، ص 92.
7 - نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، **محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2014 ، ص 88.
8 - عميروش محند شلغوم ، مرجع سابق ، ص 84.
9 - القانون رقم 16/01 المؤرخ في 6/3/2016 **ج ر 14** ، المتضمن تعديل الدستور الجزائري المؤرخ في 8/12/1996 **ج ر 76**.
10 - احمد هدروق ، مرجع سابق ، ص 54.
11 - طلال زغبة ، عبد الحميد يرحومة ، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال و أثارها على التنمية الاقتصادية ، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية** ، جامعة المسيلة ،العدد 11 ، 2014 ، ص 179-177.
12 - عبد الرزاق عزرين ، **النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر « واقع وأفاق «** ، مذكرة ماستر في القانون ، جامعة خميس مليانة ، 2013-2014 ، ص 20.
13 - محند واعلي عيبوط ، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري** ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 ، ص 173.
14 - محند واعلي عيبوط ، المرجع نفسه ، ص 174.
15 - المرجع نفسه ، ص 178.
16 - عمر هاشم محمد صدقة ، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 32.
17 - نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص 69.
18 - دستور 1989 ، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89/18 المؤرخ في 28 فبراير 1989 ، **ج ر 9**
19 - القانون 12/06 مؤرخ في 12 يناير 2012 ، يتعلق بالجمعيات ، **ج ر 02**
20 - القانون العضوي رقم 12/05 مؤرخ في 12 يناير 2012 ، يتعلق بالإعلام ، **ج ر 02.**
21 - احمد هدروق ، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر « دراسة اقتصادية قياسية للفترة 2001-1970 «** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2010 ، ص 32.
22 - نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص 72
23 - احمد هدروق ، مرجع سابق ، ص 14.
24 - **أمال بر الله** ، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع و الطموح « دراسة خاصة بالدول العربية خلال التسعينات «** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2001-2000 ، ص 58.
25 - بلقاسم مصباح ، مرجع سابق ، ص 73
26 - محمد الصيرفي ، **الإصلاح و التطوير الإداري كمدخل للحكومة الالكترونية** ، دار الكتاب القانوني ، ب ط ، الإسكندرية – مصر – 43
27 - احمد هدروق ، مرجع سابق ، ص 32.
28 - حاتم فارس الطعان ، **الاستثمار أهدافه و دوافعه** ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 4
29 - محند واعلي عيبوط ، مرجع سابق ، ص 21
30 - قدور خير ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر -2002 2003 ، ص 19.
31 - محند واعلي عيبوط ، مرجع سابق ، ص 22.
32 - القانون رقم 88/01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العامة الاقتصادية ، **ج ر عدد 02**
33 - قدور خير ، مرجع سابق ، ص 27.
34 - محند واعلي عيبوط ، مرجع سابق ، ص 76.
35 - أمال بر الله ، مرجع سابق ، ص 60